

مساهمة الجامعة في التنمية الاقتصادية

University contribution to economic development

ط. د. هدى مدار\*، جامعة سكيكدة، الجزائر.

meddarhouda@gmail.com

أ. د. جمال بن زروق، جامعة سكيكدة، الجزائر.

benzeroukd@yahoo.fr

تاريخ التسليم: (2020/03/23)، تاريخ المراجعة: (2020/10/11)، تاريخ القبول: (2021/02/12)

Abstract :

ملخص :

The higher education system ranks first in relation to the rest of the community systems, due to the overriding importance of this system in its results, human resource as a principal actor in the development process.

And all societies rely heavily on the higher education system, because of the great need for this sector, especially among the Arab communities Algeria is one of them, as communities are working to redeploy.

And the higher education system contributes mainly to this process of redeployment, but the reality proves the opposite, when Arab universities Especially Algeria of Arab belonging and identity produce Western content and curricula, and this situation has created many problems for this system in the Arab world, the most important of which is the difficulty of adaptation between the nature of these methods and imported curricula resulting from different environments and between the specificity of Arab societies, thus limiting the effectiveness of the higher education system, therefore, the predominance of the theoretical side on the practical side has created a problem in the labor market which is not in line with the results of the university.

**Key words** : university – Arabic world – economical development – algerian university - university education problems – world market – methods and programs.

إن منظومة التعليم العالي تحتل الصدارة ضمن باقي النظم المجتمعية هذا نظرا للأهمية القصوى التي تحتلها هذه المنظومة خاصة ما ينتج عنها، إذ أنها تعمل على هندسة المورد البشري الفاعل الأساسي في عمليات التنمية، وجميع المجتمعات تعول كثيرا على منظومة التعليم العالي وهذا نظرا لاحتياجها الكبير لهذا القطاع خاصة المجتمعات العربية والجزائر واحدة منها، نظرا لكونها مجتمعات تعمل على إعادة بناء نفسها ومنظومة التعليم العالي تسهم بشكل رئيسي في عملية البناء هذه، لكن الواقع يثبت عكس ذلك إذ أن الجامعات العربية والجزائرية خصوصا عربية المبني والاسم غربية المحتوى والمناهج، وهذا ما خلق مشاكل عديدة لهذه المنظومة في العالم العربي ولعل أهمها وأبرزها صعوبة التأقلم والتكيف بين طبيعة هذه المقررات والمناهج المستوردة التي هي وليدة بيئات مغايرة وبين طبيعة المجتمعات العربية مما حد من فعالية منظومة التعليم العالي، وغلبة الجانب النظري على التطبيقي خلق مشكلة في سوق العمل الذي لا يمتأش ومخرجات الجامعة ولكل هذا تأثير على عمليات التنمية الاقتصادية.

**الكلمات المفتاحية:** الجامعة – الوطن العربي – التنمية الاقتصادية – الجامعة الجزائرية – مشكلات التعليم الجامعي – سوق العمل – المناهج والبرامج.

## مقدمة:

تتكون المجتمعات من مجموعة من الأنظمة أو الأبنية المتناسقة والمتفاعلة فيما بينها ومن خلال هذا التفاعل يتحقق للمجتمع غاياته وأهدافه، ولكل بناء أو نظام خصائصه التي تميزه عن غيره وكلها تتفق في خدمة المجتمع، ولعل أهم هذه الأنظمة وأكثرها فعالية وتأثيراً هي منظومة التعليم خصوصاً التعليم العالي إذ أنها السمة المميزة للمجتمعات المتقدمة التي ينبثق تطورها وتحضرها ورفقها من تطور ورقي البحث العلمي الأكاديمي، وبذلك فإن للبحث العلمي شأن كبير وإسهام بليغ في ترقية وتطوير المجتمعات وهنا تبرز أهمية هذا الموضوع.

ومن خلال هذه الدراسة النظرية المعتمدة على المنهج الوصفي فإننا نجد أن لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي في العالم العربي والجزائر شأن آخر، فعند استقراء التاريخ نجد أنه في العصور الماضية لم تكن هناك جامعات إنما كانت المراكز الأكاديمية التي تسهر على البحوث العلمية لذلك حقق العرب تطورا وتقدما رهيبا في شتى المجالات، لكن وبسبب الحروب التي عرفها العرب تراجع هذا العطاء بتراجع الاهتمام بهذا القطاع، وبعد الاستقلال كانت أولى الإستراتيجيات الاهتمام بالتعليم العالي والبحث العلمي لأنه - كما سبق وأن ذكرت - عامل رئيس في بناء وتنمية المجتمعات.

لكن وبسبب التأخير الكبير الذي عاشه العرب عن ركب الحضارة وحتى يتمكنوا من مسايرتها تم الاعتماد على جامعات عربية المبنى والاسم غربية المحتوى والمناهج فنظام (ل م د) مثال على ذلك إذ أنه عبارة عن تجربة أوروبية، وهذا ما خلق مشاكل عديدة لهذه المنظومة في العالم العربي بسبب صعوبة التأقلم والتكيف بين طبيعة هذه المقررات والمناهج المستوردة وبين طبيعة المجتمعات العربية، وهذا ما تؤكدته تدليل معظم الجامعات العربية ومن بينها الجزائر التصنيف العالمي للجامعات، هذه المشكلات والتحديات التي تقف في وجه التعليم الجامعي العربي حدثت من فعاليته وجودته وبالتالي غاب عنه التطوير والتغيير، حتى أن معظم البرامج التعليمية لم تتغير منذ وقت طويل وكذا غلبة النظري على التطبيق الذي لا يتماشى وسوق العمل ومتطلبات التنمية، وعينة الدراسة التي شملت الجامعات العربية والجزائرية والبحث في مشكلاتها ووصفها وتحليلها تؤكد ذلك خاصة عند ربط دورها وإسهاماتها بالمتغير التابع لهذه الدراسة وهو التنمية الاقتصادية، وكل هذا له تأثير سلبي على عملية التنمية التي تسعى لتحقيقها المجتمعات العربية لأن البحث العلمي الأكاديمي هو عملية تخطيط دقيق ومنظم يسهم في تحقيق التنمية بشكل إيجابي وفعال يضمن تطوير وتقدم المجتمع.

ومنه فإن التساؤل أو الإشكال الرئيسي لهذا المقال يتمثل في: كيف يمكن للجامعة الجزائرية أن تسهم في خلق التنمية الاقتصادية؟.

ومن أبرز ما تم التوصل إليه ضمن هذه الدراسة النظرية الوصفية ما يلي:

- للجامعة مقام بارز ودور كبير في نهضة المجتمع وتطوره.

- تعد الجامعة هي المهد الأول لمخططات وعمليات التنمية الاقتصادية للبنية الأساسية لتقدم وازدهار المجتمع وذلك من خلال اهتمامها بالتنمية البشرية المحرك الرئيسي للتنمية المستدامة بمختلف ميادينها.

- غياب الدور الفعلي وإسهامات الجامعة في خلق عمليات ومخططات التنمية الاقتصادية.

وعليه فإن هذا المقال مقسم وفقا للخطة التالية:

1. الإطار المفاهيمي.

2. تاريخ التعليم العالي في الوطن العربي: خصائصه ووظائفه.

3. مشكلات وتحديات التعليم العالي في الوطن العربي والجزائر.

4. الحلول والتصورات لمواجهة مشكلات التعليم العالي في الجزائر.

5. الجامعة والتنمية الاقتصادية: أية علاقة وأية إسهامات؟

**1. المفاهيم:** سوف نركز في هذا الحقل المفاهيمي على المتغير الرئيسي والبارز المتمثل في مصطلح الجامعة من خلال التعرض للعديد من الآراء حول ماهيته وكذا مفهوم التنمية الاقتصادية وهذا كما يلي:

**أ - تعريف الجامعة:** "هي المؤسسة التعليمية الرئيسية في منظومة التعليم العالي وهي منشأ الأفكار

للمجتمع وتتصرف كأداة أولية للتغيير، والتعليم هو الأساس في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وبأنه قوة دافعة في عملية تغيير القيم والاتجاهات بما يدعم الجهود الرامية لإنجاز الاستدامة بفعالية". (الحوت وشاذلي: 2007، ص13-15) و"التعليم العالي هو كل أنواع الدراسات، التكوين أو التكوين الموجه للبحث على مستوى مؤسسة جامعية، ودراسة التعليم خاصة التعليم العالي تكشف عن درجة التماثل من عددهما بين المجتمع والتعليم العالي على الأصعدة الفكرية والثقافية والسوسيو-

اقتصادية وفي العلاقات مع الخارج". (بوعشة: 2000، ص10)

**كما** "أنها معقل الفكر الإنساني في أرفع مستوياته ومصدر الاستثمار وتنمية الثروة البشرية وأهم ما يهدف

إليه التعليم الجامعي هو خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا وترقية الفكر وتقديم العلم وتنمية القيم

الإنسانية وتزويد البلاد بالمختصين والفنيين والخبراء وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرق البحث

المتقدمة والقيم الرفيعة للمساهمة في بناء المجتمع المشارك وصنع مستقبل الوطن وخدمة

الإنسانية". (شحاتة: 2001، ص13)

**تعريف إجرائي:** إن الجامعة مركز الفكر وصرح العلم إذ أنها تقوم بعدة وظائف ذات أهمية قصوى يمتد

صداها لصالح المجتمع عموما خاصة وأنها لا تعيش في معزل عنه والجامعة العربية يجب أن توثق

علاقتها بحضيرتها العربية أكثر فأكثر لأن هذا من شأنه أن يعود بالإيجاب على كلا الطرفين والأهم من

ذلك أن المجتمعات العربية بحاجة إلى وجود جامعة تعنى بواقع بيئة المجتمعات العربية بمعنى آخر لابد

عند بناء الجامعة أن تزود ببرامج وسياسات تتبع من بيئة تلك المجتمعات حتى يكون لها نفع و تحقق

أهدافها.

**ب - تعريف التنمية الاقتصادية:** تشير التنمية الاقتصادية إلى الإجراءات المنسقة، المتضافرة والملموسة المتخذة من قبل المجتمعات وواضعي السياسات، والتي تعمل على تحسين مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية للمنطقة المعنية ويمكن أن تشير التنمية الاقتصادية كذلك إلى التغيرات الكمية والنوعية في الاقتصادات القائمة، وتشمل التنمية الاقتصادية تنمية رأس المال البشري، وزيادة نسبة محو الأمية، وتحسين البنى التحتية، وتحسين مجالات الصحة والسلامة وغيرها من المجالات التي تهدف إلى زيادة الرفاهية العامة للمواطنين. (بومدين: 2016، ص250)

ويقصد بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما عرفتها هيئة الأمم بأنها : النمو والتغير الذي تتكامل فيه جميع أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، وتتضمن كافة الإجراءات والوسائل والأساليب التي تتخذ لزيادة الإنتاج من الموارد الاقتصادية المتاحة والكافية لرفع مستوى معيشة الفرد والمجتمع مع تنظيم عمليات التنمية بشكل يحقق الكفاية والعدل ، ويحقق أحسن استخدام للموارد الاقتصادية والبشرية. (دهيمي: 2012، ص13) والتنمية الاقتصادية هي نمو اقتصادي مصحوب "بإشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع إلى جانب الحاجات الثانوية أو المعنوية. (بعداش: 2009، ص113) عرفت أيضاً بأنها: "تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية، وخلق تنظيمات أفضل". ويوضح مفهوم التنمية التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الفكرية والتنظيمية، من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع. (خشيب: 2014)

كما تعرف بأنها العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي والتنمية الاقتصادية هي عملية مقصودة ومدروسة، تهدف إلى زيادة الإنتاجية من خلال تطوير وتنمية قدرات البشر، وإدخال أساليب تكنولوجية حديثة، وكذلك تعمل على زيادة التكوين الرأسمالي، لإعطاء فرصة أكبر لتحقيق وفورات اقتصادية تمكن الاقتصاد من النمو الذاتي بالإضافة إلى تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، إلى أن نصل إلى التنمية الشاملة. (عقيل: 2015، ص14-16)

وبذلك تكون التنمية هي التغيير المقصود الموجه والمُخطَّط باتجاه ضمان البقاء وتحقيق الاستمرار، أو هي النمو المدروس على أسس علمية، والذي قيست أبعاده بمقاييس علمية، سواءً كانت تنميةً شاملة أم تنميةً في أحد الميادين الرئيسية. (حمداني: 2008-2009، ص14)

**تعريف إجرائي:** التنمية الاقتصادية هي تلك العملية المقصودة والمدروسة والمخطط لها والتي تعمل على زيادة نمو ورقي المجتمع من خلال الاهتمام بالكائن البشري وتحقيق مختلف متطلباته ورغباته في شتى جوانبها من أجل الوصول إلى أرقى مراتب العيش الإنساني اللائق والكرام وهذا من خلال عدة أساليب ووسائل كالتعليم والدخل.... الخ.

2. تاريخ التعليم العالي في الوطن العربي: خصائصه ووظائفه: سيكون التركيز في هذا العنصر على تاريخ ونشأة التعليم العالي والجامعات العربية وأهم المراحل التي مرت بها والتطورات التي عرفت حتى بلوغها هذه المرحلة .

أ - التعليم العالي في الوطن العربي والحداثة: تدعت فكرة الجامعة في الإسلام بعد الفتوحات الإسلامية الكبرى ونظمت حركة الترجمة والتأليف ونشأ نوع آخر من مراكز العلوم في الدولة الإسلامية فضلا عن المسجد يسمى بالأكاديميات ثم تطورت فكرة الجامعة في الإسلام وكانت الجامعة الإسلامية مركز الحركة والتطور، ومن هنا ظهر القادة والمعلمون العرب الذين يدعون للأخذ بأساليب التعليم الحديث والأخذ بتقنيات الغرب المتقدمة أملا في تكوين المجتمع العربي الحديث وعلى هذا الأساس نشأت مؤسسات التعليم العالي في كل بلدان الوطن العربي تقريبا، ثم كان التعليم العالي في بداياته على هيئة مدارس أو كليات فنية وأدبية.(التزوي: وجويحان: 2006، ص135-137) ويركز هذا العنصر على مراحل نمو وتتطور الجامعة العربية حتى وصولها لصورتها الحديثة، إذ إن الجامعات في بلداننا من حيث فكرتها والأسس التي قامت عليها والمثل التي تحملها هي جامعات عريقة ناضجة بدأت في الظهور في البلدان الأوروبية منذ حوالي ألف عام وظلت تنمو وتتطور في إطار الحضارة الغربية حتى وصلت إلينا في صورتها القائمة بيننا، وهي جامعات حديثة من حيث نشأتها في بلدنا وسعيها الدعوى لإثبات ذاتها في مجتمع هو غير المجتمع الأول الذي نشأت فيه فضلا عن العمل المتواصل على الملائمة بين قيمها ومثلها الأصلية وبين مثل وقيم المجتمع الجديد الذي تقوم فيه، إن دراسة تطور النظام التعليمي في الوطن العربي وبخاصة الجامعي منه هي في حقيقتها دراسة جوهر عملية التنمية والتحديث التي بدأت منذ أكثر من قرن ونصف وهي لازالت متواصلة.(الملاح: 2013، ص17-18)

ب - واقع التعليم العالي في الوطن العربي: سيكون الحديث هنا على واقع برامج وسياسات التعليم العالي في الوطن العربي حيث أن السياسة التربوية عملية معيارية تعبر عن الاختيارات السياسية فيما يجب فعله على مستوى الإستراتيجيات والخطط والمناهج والبرامج... الخ وهي لا بد أن تعتمد على رؤية تربوية واجتماعية، واضحة كما ينبغي أن تستند إلى قاعدة من المعلومات والبيانات والمعارف ذات الأثر في النسيج التربوي الذي تعمل من خلاله، وذلك يقتضي تحليل واقع التعليم العالي في الوطن العربي للوقوف على جوانب القوة وجوانب القصور فيه على اعتبار أن هذا التعليم هو القاطرة التي تقود حركة التقدم والتنمية الشاملة.(مدكور: 2000، ص24-25)

ج - وظائف الجامعة: للجامعة العديد من الوظائف والمهام المنوطة بها والتي ينتظر المجتمع عموما أن تقوم بتحقيقها وتمثل أهم هذه الوظائف في التالي:

- إجراء البحوث العلمية والعمل على رقي الآداب وتقديم العلوم والفنون.
- العناية بالتعليم العالي وينشر المعرفة بين جمهور الشعب.
- تزويد البلاد العربية باختصاصيين وخبراء فنيين في الفروع المختلفة.

- المساهمة في خدمة المجتمع العربي وأهدافه القومية.
- توثيق الروابط الثقافية بين الجامعات العربية من جهة والأجنبية من جهة أخرى. (إعريفج 2001، ص41)
- د - **خصائص التعليم العالي العربي:** للتعليم العالي العربي خصائص تميزه عن غيره وهي تهت صبه دون غيره ولعل أهمها يتمثل في:
  - زيادة نسبة الطلبة والخريجين في التخصصات النظرية والإنسانية عن خريجي التخصصات العلمية والتطبيقية.
  - التركيز في التوسع على الجامعات ذات النمط التقليدي وإهمال أنواع أخرى تستجيب بصورة أفضل للمستجدات العلمية والتكنولوجية.
  - ضعف العلاقة بين التعليم العالي وعالم العمل.
  - ضعف الكفاءة الداخلية وارتفاع نسبة الهدر. (إعريفج: 2001، ص167-168)
- 3. **مشكلات وتحديات التعليم العالي في الوطن العربي والجزائر:** يعاني التعليم العالي العربي من العديد من المشكلات وتواجهه العديد من التحديات التي تقف حاجزا أمام تطوره تقدمه ومن تقديمه لوظائفه وتحقيقه لأهدافه ويمكن التركيز وإبراز أهم هذه المشكلات والتحديات في الآتي:
  - أ - **إشكاليات التعليم والبحث العلمي في الوطن العربي والجزائر:** من بينها:
    - **تبني نماذج مستوردة:** إن مراجعة تاريخ التعليم العالي في البلاد العربية والتطور الذي مر به يكشف لنا بوضوح على أن أنظمة التعليم العالي قد تم استيرادها وتثبيتها نقلا عن أنظمة أجنبية وهذه النماذج قد تم اعتمادها في بلادها ضمن السياق الثقافي والحضاري لتلك المجتمعات وجاءت ملبية للحاجات والأهداف التي حددتها تلك المجتمعات دون تكييف لطبيعة المجتمعات العربية وذاتيتها الثقافية.
    - عدم قدرة مؤسسات التعليم العالي في البلاد العربية على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب الذين ينهون المرحلة الثانوية.
    - **التصلب والجمود والشكلية:** إن أنظمة التعليم العالي في البلاد العربية تعاني من التصلب والجمود والشكلية سواء في هياكلها وبنائها التنظيمية أو في محتوى برامجها ومناهجها أو في الطرق والوسائل والإجراءات التي تعتمدها ولذلك فإن هذه الأنظمة تتصف بالمحافظة والتقليدية وانعدام المرونة.
    - انعدام الموازنة أو الموازنة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات خطط التنمية الوطنية.
    - الاختلال أو عدم التوازن في الوظائف التي تضطلع بها مؤسسات التعليم العالي.
    - التبعية العلمية للجامعات الأجنبية.
    - عدم التوازن بين الجوانب الكمية والكيفية (بين أعداد الطلبة ونوعية وجودة التعليم الجامعي).
    - الحداثة في إنشاء الجامعات العربية.
    - غياب مفهوم التكامل والتنسيق.

- عدم التناسق أو الترابط ما بين سياسات التعليم والتدريب الجامعي وبين سياسات التوظيف في الأجهزة والمؤسسات العامة والخاصة.

- تصلب أنظمة الامتحانات. (الخطيب: 2003، ص 101-113)

ب - العوامل المعوقة للتعليم الجامعي: وتتمثل في:

- جمود المناهج وطرق التدريس وتجزئة المعرفة دون محاولات لتكاملها أو عبور حدود التخصصات في الدراسات البيئية والمندمجة وغلبة التفكير الإبتاعي المسابير والإفراط في الإعارة وعدم تجديد المكتبات وتطويرها إلى غير ذلك مما يؤثر في جودة التعليم العالي.

- ما تزال قطاعات عريضة من الرأي العام متجاهلة لطبيعة الاستثمار في نظام التعليم بيد أن الرأي العام يتوقع إنجازات وتغيرات سريعة وملموسة و من ثم اتسعت دائرة النقد لما يتخذ من تطوير في السياسات والإجراءات ومن بين أهم تلك الانتقادات عدم مواءمة مخرجات التعليم الجامعي لاحتياجات سوق العمل وكأنما التعليم الجامعي مسؤل وحده عن عدم كفاءة الخريجين وانتشار البطالة دون النظر على ضعف الاستثمارات والاختلالات في سوق العمل. (أحمد السيد وعمار: 2002، ص 153-156) وقد دعم هذا إعلان عمان للحريات الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم الجامعي والبحث العلمي لسنة 2004 "إذ صدر هذا الإعلان عن مؤتمر الحريات الأكاديمية في الجامعات العربية الذي انعقد بدعوة من مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان في عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية يومي 15 و16 جانفي 2004 بمشاركة نخبة من المفكرين ورؤساء وأساتذة الجامعات وباحثين من مختلف الجامعات العربية وقد رأى المجتمعون أنه أمام الترددي المتواصل لمؤسسات ومستويات التعليم الجامعي في الوطن العربي أصبحت الحاجة ملحة إلى لفت أنظار المسؤولين العرب وتنبيه الرأي العام إلى مخاطر التماذي في إخضاع الجامعات العربية لمصالح فئوية وظرفية وحرمانها من الاستقلالية وإلى ضرورة تطوير بيئة علمية صالحة لتكوين نسق علمي عربي منتج ومستقل معا(خلود صابر، 2007، ص 18-19).

ج - الإشكاليات المحلية والمرتبطة بالنظام التعليمي:

- الإشكاليات المحلية: وتتمثل أهم هذه الإشكاليات فيما يلي:

- مظاهر عدم تكافؤ الفرص التعليمية ومحددات توزيع الطلاب على التخصصات المختلفة وارتفاع أعداد الطلاب داخل مؤسسات التعليم العالي مما يعوق أداء العملية التعليمية بالجودة المطلوبة.

- ازدياد معدلات البطالة بين الخريجين من التعليم الجامعي وانخفاض معدلات التوسع في فرص العمل المتاحة وما صاحب ذلك من إقبال الخريجين على أعمال لا تتناسب مع مؤهلاتهم أو تخصصاتهم فيما يعرف بهدر الإمكانية للموارد البشرية ذات المستوى العالي.

- إشكاليات ترتبط بالنظام التعليمي:

- يشكو التعليم الجامعي من استمرار اعتماده على نتائج العملية التعليمية المشوهة التي جرى عليها التعليم ما قبل الجامعي من خلال تأكيد أساليب التلقين والحفظ وهيمنة الكتاب المقرر مما ينأى بالمتعلمين عن اكتساب منهجيات التفكير والبحث العلمي.
- عدم التوازن بين الدراسات العلمية والنظرية وعدم مسابرة التعليم الجامعي لاحتياجات وبرامج التنمية.
- إشكالية تقليدية المحتوى العلمي في الكليات الجامعية بصورة عامة (أحمد السيد وعمار: 2002، ص 238-243)
- د - التحديات التي يعاني منها التعليم العالي في الجزائر: ولعل أهمها:
  - الفجوة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل: فثمة كثير من المعوقات التي يمكن حدوثها بين الطرفين وثمة اختلافات واضحة بينهما من حيث الواقع والرؤى والتوجهات.
  - مشكلات تمويل التعليم العالي: حيث تعاني مؤسسات التعليم العالي الرسمية تحديدا من عجز موازاناتها السنوية باستمرار ويعود ذلك إلى ذلك إلى جملة من الأسباب ولعل ذلك يوجد مشكلة أخرى وهي أزمة الحرية الأكاديمية.
  - العلاقة بين برامج التعليم و برامج التنمية: حيث تتسم هذه العلاقة بالضعف إن لم يكن الانعدام فالفجوة واسعة بين البرامج والخطط الدراسية من جهة وبين واقع المجتمع من جهة أخرى. (مريزيق والفيقي: 2008، ص 164-167)
  - هـ - أسباب عدم فاعلية منظومة التعليم العالي العربي: هناك العديد من الأسباب التي تحد من فاعلية منظومة التعليم العالي ولعل أهمها:
    - أخطاء في أساليب القبول بالتعليم العالي وفي تقييم الدارسين.
    - تبعية للعالم الخارجي في الهموم البحثية وفي الأمثلة والتطبيقات وفي المادة.
    - ضعف التمويل والإمكانات. (طعيمة والبندي: 2004، ص 522)
- و - الحاجة إلى جودة التعليم الجامعي: الأولويات: يمكن القول بأن هناك فجوة بين الإنتاج الوطني والتعليم الجامعي ومن الشواهد الاجتماعية المعاصرة اليوم ما يلي:
  - معدلات البطالة المرتفعة: فالإنتاج لا يوفر عدد الوظائف الكافية والمناسبة للمخرجات التعليمية أو العكس.
  - اتساع الفجوة بين الإنتاج والتعليم: حيث تظهر الحاجة لبعض المهن والوظائف التي لا يوفرها التعليم الحالي أو العكس فلا تجد بعض التخصصات التعليمية الفرص المناسبة بعد التخرج.
  - أصبح العديد من خريجي الجامعات يعملون في وظائف أخرى غير التخصصات العلمية أي أن التعليم أصبح وجاهة اجتماعية في بعض التخصصات أصبحت الوسيلة للتعليم مما أوجد الدافع لدى البعض لإنشاء الجامعات الخاصة في السنوات الأخيرة. (الترتوري وجويحان: 2006، ص 149-150)
- 4. الحلول والتصورات لمواجهة مشكلات التعليم العالي في الجزائر: وذلك سنكتشفه في الآتي:



- أ - بعض التصورات عن أوضاع التعليم الجامعي المستقبلية: يستعرض هذا العنصر رؤى مستقبلية لوضعية التعليم العالي هذه الرؤى تتمثل في:
- إنشاء تخصصات جديدة وتعديل بعض التخصصات القائمة بما يلبي الاحتياجات البازغة محليا.
  - التوسع في نظم التعليم المفتوح واستخدام أساليب تكنولوجياية متطورة في بعضها وذلك فضلا عن تزايد احتمالات تحقيق درجة أعلى من مرونة التعليم الجامعي.
  - التوسع في إنشاء المراكز الجامعية المتخصصة ومراجعة أعمال وترشيد القائم منها ويرتبط بذلك تطوير العلاقات مع المجتمع المحلي مع بدايات في المشاركة في عمليات البحث والتطور.
  - توثيق العلاقات مع الجامعات الأجنبية بصور مختلفة مع احتمالات للتوسع في البحوث والأعمال المشتركة بين الجامعات العربية والجامعات الأجنبية في بعض الدول. (طعيمة والبندري: 2004، ص238-239)
- ب - مرتكزات التعليم الجامعي: على التعليم الجامعي أن:
- يراجع فلسفته ويبلورها ويصوغها في رؤى مستقبلية لمواجهة المتغيرات التي تواجه منظومته والتحديات التي تجابه الجامعات.
  - يؤكد على فلسفة التحول من ثقافة التلقين والحفظ والتخزين إلى ثقافة التعليم الابتكاري الناقد.
  - يتوصل إلى رؤية مستقبلية لحل مشكلة التوازن بين الكم والكيف في سياسته.
  - يربط بين السياسة التعليمية في مرحلة ما قبل التعليم الجامعي والمرحلة الجامعية حتى يتحقق الانتقال ما بين المرحلتين إلى المستوى المنشود للطلاب الجامعي وحتى تكون مدخلات التعليم على أعلى مستوى وأن يراعى التميز النوعي بين الجامعات بما يكفل التنوع والتمايز (البرعي: 2002، ص365)
- ج - الحلول المستقبلية للتحديات التي تواجه التعليم العالي: لمواجهة التحديات التي تواجه التعليم العالي هناك بعض الحلول والاقتراحات لذلك سوف نجسدها فيما يلي:
- الارتقاء بالمستوى الأكاديمي للخريج وترك أسلوب المحاضرة والتلقين وتنويع الأساليب بحيث يكون الطالب محور التدريس.
  - زيادة فعالية البحث العلمي في ضوء التدفق التقني والتراكم المعلوماتي الهائل المتسارع.
  - ربط التعليم العالي بمتطلبات التنمية وسوق العمل بحيث تكون مخرجات التعليم العالي ضمن تخطيط مسبق يلبي احتياجات المجتمع من الأيدي العاملة الماهرة والمدربة.
  - العمل على تحقيق المزيد من التعاون والاتصال بين مؤسسات التعليم العالي من أجل تبادل الخبرات والمشاركة في المواد المتاحة وتبادل الطلاب والأساتذة وكذلك العمل على زيادة فعالية التجسير بين المجتمع والجامعة (الترتوري وجويحان: 2006، ص138-139)
- د - متطلبات تطوير منظومة التعليم العالي والجامعي: لتطوير منظومة التعليم العالي والجامعي فإن ذلك يتطلب ما يلي:

- القدرة على تقديم خدمات للمجتمع بترسيخ العلاقة مع قطاعات الإنتاج والخدمات وتوفير الفرص لمن لم يستطيعوا الالتحاق بالتعليم العالي لتلقي العلم وبالتالي نبذ نظم القبول المقيدة.
- أن تكون نظم وبرامج وآليات التعليم العالي مترابطة مع أهداف تنمية التخصص المهني والإداري والفني التي تستلزم أعلى مستوى من التدريب.
- تجديد التدريس والتعليم بتبني برامج دراسية جديدة تناسب الاحتياجات الجديدة وذلك بتعظيم الاعتماد المتبادل والتعاون المترابط في هذه الدراسات وكذلك التأكيد على الترابط بين مجالات المعرفة المختلفة والقضاء على حالة التجزؤ والانعزالية التي تكرر الفواصل بين مجالات العلم المختلفة على خلاف طبيعتها المتكاملة في الأساس.
- تطوير أساليب نقل وتحويل المعرفة من خلال التعاون بين الأقسام العلمية والمختصين في تقنيات التعليم واستثمار إمكانيات التقانات الجديدة خاصة "التعليم عن بعد أو التعليم المفتوح" الذي يمكن استخدامه كبديل للنظام الحالي ما يعطي فرصة أكبر للراغبين في التعليم فضلا عن تحسين مستويات التدريس والتعليم.
- التأكيد على ضرورة ارتباط التعليم العالي والجامعي بحاجة العمل في عملية مستمرة تخلق التكامل بينهما ولذلك ينبغي التركيز على المقررات والأساليب التعليمية التي تنمي القدرات الفكرية للدارسين والتي تخلق فيهم روح المبادرة والقدرة على التكيف.
- الانفتاح على المجتمع والتعامل مع مؤسسات الإنتاج والخدمات والتفاعل مع مشكلاتها وتوجيه أنشطة البحث العلمي لحلها. (مذكور: 2000، ص 190-191)
- ه- **المعايير والمؤشرات الواجب توافرها في الجامعات الجزائرية:** حتى تصل الجامعات الجزائرية إلى المستوى المرغوب فإنه يجب عليها أن توفر لنفسها مجموعة من المعايير والمؤشرات ويحدد الكثير من العاملين في حقل التربية والتعليم الجودة في المباني الجيدة وفي أعضاء هيئة التدريس البارزين والقيم الخلقية العليا ونتائج الخبرات المتميزة والتخصص والتعاون مع أولياء الأمور والمجتمع المحلي ومصادر أخرى كثيرة منها التطبيق التكنولوجي وقوة هدف القيادة ورعاية شؤون الطلبة والتوازن الجيد للمنهج بينما، يرى آخرون أن من العناصر المهمة في جودة التعليم هي الفصول الصغيرة والإقامة الجيدة للطلاب والتدريس الفعال، وقد صنفت منظمة "ألبرت في التربية" مؤشرات الجودة التربوية بالهيكل التعليمي والبيئة المحيطة والمدخلات والعمليات والمسؤولية والتمويل التربوي والإصلاح والعوامل الاقتصادية والاجتماعية للأسرة وفاعلية الإدارة وفاعلية عضو هيئة التدريس والإنجاز ونتائج الاختبارات المعرفية والتحصيلية. (الحريري ودروش: 2010، ص 95)
- و - **الخصائص الواجب توافرها في نظام التعليم العالي الفعال:** يتميز النظام التعليمي الجامعي الفعال بعدة خصائص وسمات أهمها:

- **التنوع و التباين:** إن النظام المتباين يتباين مؤسساته الساعية إلى أهداف مختلفة والجاذبة لطلاب متباينين هو الأفضل والأنسب لخدمة الأهداف الفردية والوطنية في نفس الوقت .
- **البنيان الطبقي أو الهيراركي:** يمكن البنيان الطبقي من توفير طبقة موجهة للبحث العلمي والانتقائية وطبقة أخرى تنمي المعرفة لأعداد كبيرة من الطلاب ونظرا لزيادة الحاجة إلى المعرفة المتخصصة للأداء الاقتصادي فيوفر البنيان الطبقي خليطا من الخريجين المتخصصين والمدرين بصورة عامة .
- **التمويل الكافي والمستديم:** لا يمكن للنظم التعليمية العالية أن تزدهر إلا إذا كانت مستويات تمويلها كافية وثابتة ومستديمة على المدى الطويل وذلك لتحقيق تعليم منظم وتوفير بيئة عمل آمنة ومنتجة لأعضاء هيئتها العلمية.
- **التنافسية:** لا شك أن المنافسة بين الجامعات أو المؤسسات التعليمية المتشابهة تعزز مبدأ الجدارة والاستحقاق والأداء ومن أوضح مؤشرات التنافسية انتقال أعضاء هيئة التدريس بين الجامعات مما يؤدي إلى التهجين والتخصيب الأكاديمي دون أن يزداد هذا الانتقال لدرجة قد تمحو الانتماء إلى الجامعة وإن كان هذا الأمر الأخير بعيد الاحتمال في الدول النامية.
- **المرونة وسرعة الاستجابة للمتغيرات الداخلية والخارجية:** تعتبر المرونة أمرا ضروريا بالنسبة لنظم التعليم العالي إذا ما كانت تبغي الفعالية بمعناها الحقيقي ونظرا لأن النظم الاجتماعية الفعالة تعتبر نظما مفتوحة أي تؤثر وتتأثر بالبيئة المحيطة فإنها تستطيع أن تتواءم مع التغيرات الخارجية.
- **البيئة الحاضنة والداعمة:** لا يمكن لنظام التعليم العالي أن يزدهر في بيئة لا تشجع قوانينها وتنظيماتها الابتكار والجدارة والإنجاز ومحاربة الفساد وعدم تكرار الجهود وعدم استغلال العملاء والتعليم العالي يركز على الإنسان ومن ثم فإنه يحتاج على بيئة تشجع على ازدهار واستغلال رأس المال الإنساني وليس قمعه.
- **وجود هيئة جامعية مركزية لتطوير التعليم العالي:** هذه الهيئة العقل المفكر لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي وتقوم هذه الهيئة بوضع إستراتيجية وسياسة تطوير التعليم العالي وتقوم هذه الهيئة بخطة تطوير التعليم العالي والبحث العلمي. (جامع: 2013، ص28-50)
5. **الجامعة والتنمية الاقتصادية: أية علاقة وأية إسهامات؟**
- أ - **واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر:**
- أشار السيد "العيشوي" على أمواج الإذاعة الوطنية، إلى أن "النسيج الاقتصادي الجزائري يعتمد حاليا بنسبة 80% على الخدمات والتجارة وبنسبة أقل من 9% على الصناعة، مضيفا أن هذا لا يساهم بأي شكل من الأشكال في التنمية الاقتصادية في البلاد، ودعا في نفس السياق إلى إعطاء الفرصة للشباب حاملي المشاريع الواعدة وكذا لكل من لديه القدرة على المساهمة في "إعادة بناء نسيج اقتصادي جديد" من أجل تنمية مستدامة.

يأتي هذا في أعقاب الحراك الاجتماعي وعملية الانتقال السياسي في عام 2019، حين شهد الاقتصاد الجزائري تراجع إنتاج المحروقات إلى جانب المساهمة المتواضعة في النمو من جانب قطاعات الخدمات والزراعة والبناء، كما شهد إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نمواً بنسبة 0.8% في عام 2019، مقابل 1.2% في 2018، إذ تبدد النمو في القطاع غير الهيدروكربوني بنسبة 2.4% بانخفاض القطاع الهيدروكربوني بنسبة 4.9%، وظل معدل البطالة في عام 2019 دون تغيير عند 11.4%، إذ شهد معدل البطالة بين الرجال تحسناً من 9.5% في 2018 إلى 9.1% في 2019، في حين زاد معدل البطالة بين النساء من 19.5% إلى 20.4% وظل العجز على ارتفاعه أعلى من 9%، وهو يتوقف على عائدات المحروقات، فقد تدهور عجز الموازنة الكلي إلى -9.6% من إجمالي الناتج المحلي في 2019 نتيجة لانخفاض عائدات المحروقات وارتفاع الإنفاق الرأسمالي، في حين ظل عجز حساب المعاملات الجارية بلا تغيير نسبياً عند -10% من إجمالي الناتج المحلي، وتراجع احتياطي الجزائر من العملات الأجنبية بشكل مطرد، ليصل إلى ما يعادل 13.6 شهر من الواردات في نهاية عام 2019.

وخلال العقد الماضي، أتاحت طفرة المحروقات للجزائر تحقيق تقدم في مجال التنمية الاقتصادية والبشرية، فسددت ديونها الخارجية، واستثمرت في مشروعات البنية التحتية، ونفذت سياسات اجتماعية لإعادة توزيع الثروة ساهمت في الحد من الفقر بدرجة كبيرة، فضلاً عن إدخال تحسينات كبيرة على مؤشرات التنمية البشرية، وحققت الجزائر أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ويُنظر إلى الجزائر على أنها نجحت في تعميم التعليم الابتدائي الشامل بمعدل صافي التحاق بلغ 97% في عام 2015 (مع تحقيق المساواة بين الجنسين)، كما ارتفعت فيها معدلات الالتحاق بالتعليم العالي. مع ذلك يجب تحسين جودة التعليم إذ جاء أداء الطلاب الجزائريين في سن 15 عاماً في المرتبة 71 من بين 72 بلداً في العلوم والرياضيات والقراءة في برنامج التقييم الدولي للطلاب لعام 2015، ووفقاً لمؤشر مجموعة البنك الدولي لرأس المال البشري 2011، والذي يوفر بيانات أساسية عن صحة الأطفال وتعليمهم قبل انتشار جائحة كورونا، ظلت قيمة المؤشر في الجزائر بين عامي 2010 و2020 بلا تغيير نسبياً، عند مستوى 0.53. وهذا أعلى من المتوسط في الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، ولكنه أقل من المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

(2020/12/08-17:02 <https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview>)

- ب - إسهامات الجامعة في التنمية الاقتصادية: تتمثل هذه الإسهامات في:
- إجراء بحوث جامعية ذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية، إذ كشف مختلف التقارير الدولية أن البحث العلمي يساهم ما بين 25 و45 بالمائة في النمو الاقتصادي.
  - تقديم برامج اقتصادية وطرحها للمناقشة، وإيجاد الحلول للمشاكل التي تعيق تنفيذها.
  - توفير البيانات والمعلومات الضرورية للمؤسسات الاقتصادية التي تساعد على تطوير أعمالها.

- إصدار الأبحاث والتقارير الأكاديمية اللازمة لعملية التنمية وهنا يجب الاهتمام أكثر بمراكز البحوث والمخابر لأنه تقل أو تنعدم مراكز البحث والتفكير، والتي تساهم بشكل كبير في دعم صانع القرار وتقديم الاستشارات السياسية والاقتصادية.
- التنسيق بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية بما يخدم التنمية الاقتصادية.
- توفير الكوادر العلمية والمهنية اللازمة للمجتمع من أجل النهوض به اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. (الجديبة: 2010، ص242-257)

**ج - علاقة الجامعة بالتنمية الاقتصادية:** يمكن القول أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر من خلال التعليم العالي والبحث العلمي أحدثت تنمية على المستوى الفردي والشخصي، ولم تؤد إلى التنمية الشاملة والمتوازنة في كافة قطاعات المجتمع، بحيث نجد أنفسنا أمام تحسين وارتقاء لمواقع وأدوار هؤلاء الأفراد لمكانتهم الاجتماعية والاقتصادية، يقابله ركود تنموي لم تنتقل فيه التنمية إلى المجتمع الشامل الذي ظل عاجزا على استيعاب وإدماج الجامعيين والمكونين في سوق العمل، خاصة مع الارتفاع المهول في أعداد الطلبة ففي سنة 2018 مثلا بلغ عدد الطلاب 1730000 طالبا، وهي الحلقة التي تظل عائق للمشاركة في الفعل التنموي على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة في التخلص التدريجي من هذه الصيغة مع نظام (D.M.L) بإطلاق مبادرات للشباب الجامعي لإنشاء مؤسسات ومشاريع استثمارية خاصة بهم، وبالتالي نجد أنفسنا أمام مفارقة ومعادلة صعبة هل بذلك نساهم في عميلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، أم ننمي البطالة والتخلف في الجزائر؟ وبالتالي هناك جهود تبذل، ولكن العوائق أكبر ويرى الخبير الاقتصادي الجزائري "بشير مصيطفي" أن ضعف العلاقة بين الجامعة والتنمية الاقتصادية إنما يعزى إلى فقدان حلقة الوصل بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي، وإلى اعتماد برامج التعليم بدل برامج المعرفة، وهو الأمر الذي حال دون توليف العلاقة بين الجامعة وسوق العمل، كما أن الاقتصاد الجزائري يركز بنسبة 97% على ريع البترول وبذلك فإنه لا يمكن النظر لأي دور يمكن أن تقدمه الجامعة في مجال التنمية الاقتصادية، هذا فضلا عن ضبابية موقع الجامعة ضمن مخططات التنمية الاقتصادية في الجزائر.

**نحو تفعيل العلاقة بين الجامعة والتنمية الاقتصادية في الجزائر:** وهذا لأجل تجلي المساهمة الفعلية للجامعة في تعزيز عمليات ومخططات التنمية الاقتصادية، وتتوقف عملية تفعيل هذه العلاقة على جملة من الاستراتيجيات، والتي نوجزها في النقاط التالية:

- إصلاح المناهج وتطويرها بغية الربط بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية وإدخال الطرق والمناهج الجديدة في الدراسات، وذلك من خلال تطابقها ومتطلبات التطور الاجتماعي والاقتصادي، فضلا عن قابلية تطبيقها على أرض الواقع، ومدى الاستفادة منها لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية، خاصة وأن الامم المتحدة أعلنت سنة 2002 أن الفترة 2005-2014 هي عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة.

- إحداث تغيير جوهري في رسالة الجامعة وأهدافها التي عادة ما تشير إلى قيامها بمهمة التعليم والتي تتراوح ما بين تزويد طلبتها بالمعارف والمهارات، إلى قيامها بدور ريادي في بيئتها، مضمونه كسب المنافسة، إلى جانب التأثير في توجهات مجتمعها.
- ضرورة تخصيص ميزانيات أكبر لدعم التعليم والأبحاث العلمية وإنشاء مراكز البحث في شتى المجالات، والعمل على أن تكون فعالة وتستجيب لواقع التنمية في الجزائر، بدل أن تبقى هذه البحوث العلمية في إطارها النظري أو حبيسة المكتبات دون استغلالها في عملية التنمية، فالإنفاق على التعليم الجامعي ملقى على كاهل الدولة والذي يصل إلى نسبة 90% والجزائر في العشر سنوات الماضية بلغت 98% وكل هذا يضعف ويقلل من جودة الأبحاث العلمية مما جعلها غير خادمة للتنمية الاقتصادية.

- ضرورة عقد الاتفاقات والشراكات بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية في الاستفادة من الجانب النظري من طرف هذه المؤسسات، وكذلك استفادة الجامعة من فضاء هذه المؤسسات لقيام الطلاب بالبحوث الميدانية والترقيات، بغية تكوين إطارات جامعية تجمع بين ما هو نظري وما هو تطبيقي، وهو الأمر الذي لن يتأتى إلا بإدراك هذا الاندماج بين الجامعة ومؤسسات التنمية الاقتصادية. (بومدين: 2004، ص252-262)

د - آليات تدعيم الجامعة للتنمية الاقتصادية: دعم المزيد من انفتاح المؤسسات التعليمية على المحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وذلك عبر آليات التبادل والتفاعل لعل من أبرزها:

- العمل على تجديد ومراجعة مناهج ومضامين التكوين بما يستجيب لمتطلبات العصر، خاصة ونحن في زمن العولمة وإكراهاتها وتحدياتها فنحن بحاجة إلى مدرسة تلبى مطالب السوق الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم خدمة أهداف التنمية الشاملة.
- العمل على إعادة تأهيل النظام الاقتصادي والاجتماعي في مقوماته وآلياته.
- العمل على تحويل المؤسسات التعليمية والتكوينية بفضل إجراءات الإصلاح والتطوير إلى قطب إشعاعي جاذب ومحور مركزي للإنماء السوسيو- اقتصادي وتربوي ثقافي عام. (غول: 2010، ص104)

**آليات الشراكة بين الجامعة ومؤسسات سوق العمل:** إن تنفيذ منهجيات الشراكة بين الجامعة ومؤسسات سوق العمل يتم عبر آليات متعددة، تأخذ بعين الاعتبار العوامل الاقتصادية والاجتماعية المتوفرة والتشريعات المطبقة، ومن هذه الآليات ما يأتي:

مجالس إدارة مؤسسات التعليم والتكوين: وذلك بإشراك ممثلين من مؤسسات سوق العمل في مجالس إدارة مؤسسات التعليم والتكوين.

**التوأمة بين الجامعة ومؤسسات سوق العمل:** وهذا من أجل تحقيق ما يأتي:

-تحسين نوعية التكوين بما يلاءم حاجات سوق العمل.

- استغلال الإمكانيات المادية والبشرية الموجودة في مؤسسات سوق العمل من طرف مؤسسات التعليم والتكوين لإجراء التريصات الميدانية لطلبتها في مواقع العمل.
- تحسين كفاءة العاملين في مؤسسات سوق العمل من خلال تأهيلهم في الجامعة.
- لجان أو فرق متابعة الخريجين في مواقع العمل (الباتول وسلمة: د.ت، ص 134-135)
- هـ - دور الجامعة في مجال التنمية الاقتصادية: تسهم الجامعة في مجال التنمية الاقتصادية من خلال اهتمامها بالتنمية البشرية الدافع والمحرك الرئيسي للتنمية المستدامة في كافة مجالاتها وفروعها، إذ أن الجامعة تعمل على هندسة الكوادر البشرية الصانعة والمتحكمة والفاعلة الأساسية في التنمية الاقتصادية، ومنه فإن دور الجامعة ومساهمتها يتمثل أو يتمحور حول الآتي:
- يجب أولاً قطع العزلة بين الجامعة ومحيطها ونزولها من برجها العاجي، كي تكون على اطلاع معمق بقضايا محيطها وانشغالاته ومشكلات التنمية فيه.
  - هذا التواصل يمكنها من رصد معلومات أكبر وبيانات أكثر حول مؤسسات المحيط، حول مشكلات التنمية فيه.... الخ.
  - هذه المعلومات تمكنها من إجراء بحوث تطبيقية فعلية وواقعية منبثقة من عمق تلك المشكلات، وبالتالي تسخير نتائج البحوث العلمية الجامعية لحل تلك المشكلات بدلا من بقاءها حبيسة جدران الجامعة، هذا فضلا عن تقديم الاستشارات والحلول والمقترحات خدمة للتنمية الاقتصادية.
  - لإنجاز هذه البحوث لابد من توفير تمويل كافي للجامعات، وهذا بغية تجهيز مخابرها وتحضيرها وإعدادها بشكل جيد كي تنجز هذه البحوث والدراسات التي من شأنها حل مشكلات المحيط، ومن بينها مشكلات التنمية.
  - هذا الشأن يقتضي ضرورة إصلاح المناهج الجامعية وتطويرها وربطها بالتنمية الاقتصادية ومطابقتها لمتطلبات التطور الاجتماعي والاقتصادي مع ضرورة تبني فكرة الجامعة المنتجة، وهذا خدمة للتنمية الاقتصادية مع الاهتمام أكثر بفكرة المقاولاتية كحل للقضاء على بطالة خريجي الجامعة، من خلال تمكينهم من إنشاء مشاريعهم التي تفهم من شبح البطالة ونقل من نسبة البطالة، وكذا دعم التنمية الاقتصادية.
  - وذلك يرتبط بضرورة مواكبة واستثمار التكنولوجيا المعاصرة في مجالات التدريس والبحث العلمي، هذا لأجل ارتفاع مستوى المعرفة لدى العنصر البشري الفاعل الرئيسي في عمليات التنمية الاقتصادية، وبالتالي تزويد المحيط بالكوادر البشرية المؤهلة والفعالة والقادرة على المساهمة إسهاما إيجابيا في القضاء على التخلف الاقتصادي.
  - إقامة ملتقيات ومحاضرات وأيام دراسية تعنى بقضايا التنمية الاقتصادية، التصنيع، البيئة... وغيرها وذلك من خلا إقامة اتفاقيات وشركات عمل بين الجامعة ومختلف المؤسسات والهيئات الفاعلة في مجال التنمية الاقتصادية.

- ضرورة إقناع المجتمع بالدور الريادي للجامعة في مجال التنمية البشرية والاقتصادية، وهذا لربط الجهود وتكثيفها والتعاون المستمر لأجل خدمة أغراض التنمية الاقتصادية.
  - تركيز الدراسات والأبحاث وتوجيهها لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية ومشكلاتها ومخلفاتها، مثل: الندرة، الاقتصاد البيئي، الموارد المتجددة وغير المتجددة، مع ضرورة إيجاد نماذج جديدة للنمو الاقتصادي خاصة وأن الجزائر تعتمد في اقتصادها على الريع، كل هذا خدمة للتنمية الاقتصادية من جهة والمحافظة على البيئة من جهة أخرى.
  - إدراج مبادئ التنمية المستدامة في جميع التخصصات الجامعية: تعتبر التحديثات في المناهج الجامعية عبر التخصصات المختلفة مفتاح التعامل مع التنمية المستدامة، كتدريس مناهج في التكيف المناخي، والتخطيط المستدام، وبناء المؤسسات المستدامة وكأمثلة عن تدريس مبادئ التنمية المستدامة، هناك برنامج دراسي في معهد جورجيا أتلانتا عن "التنمية الحضرية المستدامة"، يطرح مجموعة من المشاريع المتعلقة بالتنمية المستدامة، كالمباني المستدامة، إعادة التدوير، التسميد، الحد من مخاطر النقل، ومنع التلوث، والتعليم والتوعية مع إعطاء الطلبة الحرية في تصميم المشاريع وتنفيذها، ومساعدتهم على التغلب على العراقيل التي يواجهونها عند تصميم مشاريعهم كما ان جميع المعاهد العالية المتخصصة في تكوين التقنيات الحضرية في الجزائر تدرج مقاسات البحوث البيئية سواء في مرحلة التدرج او الدراسات العالية المتخصصة.
  - ضرورة إعادة النظر في التخصصات والبرامج التي لا تخدم التنمية ولا يحتاجها سوق العمل، مع ضرورة ربط المقررات الدراسية بالميدان الفعلي للعمل وإدراج مفاهيم ومبادئ التنمية في كل التخصصات، وهذا كي لا تتقل الجامعة من كاهل المحيط بمخرجات غير فعالة تنمي البطالة ولا تدفع بعجلة التنمية، وهذا يقتضي ضرورة إعادة النظر في سياسة القبول وتطويرها وهذا لتطوير مخرجات الجامعة وجودتها، لأن عموم الجامعات العالمية أصبحت تعتمد وتتبنى مدخل إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، فحسبهم بناء البلد يبدأ بجودة التعليم الجامعي.
- نتائج الدراسة:** من خلال ما تم عرضه تم التوصل إلى النتائج التالية:
- للجامعة مقام بارز ودور كبير في نهضة المجتمع وتطوره وذلك من خلال اهتمامها بالتنمية البشرية المحرك الرئيسي لباقي مجالات وميادين التنمية المستدامة.
  - تعد الجامعة هي المهد الأول لمخططات وعمليات التنمية الاقتصادية اللبنة الأساسية لتقدم وازدهار المجتمع.
  - للجامعة دور بارز في إحداث عمليات وتفعيل مخططات التنمية الاقتصادية.
  - اكتفاء الجامعة واعتناءها بالجانب النظري على حساب الجانب التطبيقي مما أضعف دورها في خدمة التنمية الاقتصادية التي تركز على بحوث تطبيقية مستوحاة من عمق المجتمع.



- غياب الدور الفعلي وإسهامات الجامعة في خلق عمليات ومخططات التنمية الاقتصادية لأنها تعمل بمنأى عن احتياجات ومتطلبات التنمية.
- تسهم الجامعة في مجال التنمية الاقتصادية من خلال تسخير كافة جهودها وإمكانياتها المادية (من مخابر وأبحاث) والبشرية (من استشارات ومحاضرات) في ذلك.

#### خاتمة:

من خلال ما سبق نستنتج أن الجامعة كانت وما تزال تحتل الصدارة ضمن باقي المؤسسات والهيئات الاجتماعية الأخرى، وما بؤها هذه المكانة المهمة والمرموقة هو جملة الوظائف الهامة والجليلة التي تقوم بها، وأهم اثنين منهما هما البحث العلمي الذي يعتبر الأسلوب الفعال والأنجع للوصول لأهم الحلول لمختلف المشكلات خاصة مشكلات التنمية بمختلف مجالاتها، وهو ما تتشده الجزائر وما تعالجه الجامعات الجزائرية في هذه الأثناء، ثم تأتي وظيفة أخرى ألا وهي وظيفة خدمة المجتمع خاصة وأن الجامعات في هذا الوقت بدأت تنزل من برجها العاجي وتعمل على توثيق العلاقة أكثر مع مجتمعها وبيئتها بمختلف مجالاتها، ومن خلال هذه الوظيفة يتعزز دور الجامعة في مجال خدمة التنمية الاقتصادية، وقد تطرقنا لأهم الآليات التي تعزز من دور الجامعة في خدمة التنمية الاقتصادية خاصة الشراكة بين الجامعة ومختلف المؤسسات الاقتصادية، وبالتالي فإن للجامعة الجزائرية دور كبير في مجال التنمية الاقتصادية لا يقل أهمية عن باقي الأدوار التي تقوم بها مختلف الهيئات التي تسهر على خلق وتعزيز التنمية الاقتصادية في الجزائر، وقد أكدت هذه الدراسة على آليات وميكانزمات عمل الجامعة لأجل تعزيز الجهود المبذولة في مجال التنمية الاقتصادية، إذ أن لها مساهمات جليلة في هذا المجال خاصة فيما يتعلق بالبحوث العلمية التطبيقية والواقعية التي تبحث بعمق في أصل مشكلات التنمية الاقتصادية التي تواجهها الجزائر وذلك يقتضي ضرورة توفير وتخصيص ميزانيات كافية لهذه البحوث مع السماح لها بإجراء دراسات ميدانية تطبيقية في المؤسسات الاقتصادية بالمجتمع، هذا مع ضرورة ربط برامجها ومقرراتها التعليمية مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل والتنمية الاقتصادية وكذا تقديم اقتراحات وحلول وكذا برامج اقتصادية ومناقشتها لمختلف المؤسسات والهيئات الفاعلة في مجال خدمة التنمية الاقتصادية، إضافة إلى ذلك ضرورة عقد اتفاقيات وشراكات عمل بينها وبين مختلف المؤسسات الفاعلة في مجال خدمة التنمية الاقتصادية، كل هذه الإسهامات من شأنها أن تفعل مخططات وأن تنجح عمليات التنمية الاقتصادية.

#### قائمة المراجع:

- أحمد الخطيب: 2003، البحث العلمي والتعليم العالي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان - الأردن.
- جلال خشيب: 2014، مفهوم التنمية الاقتصادية، منتديات الألوكة.

- حسن شحاتة: 2001، التعليم الجامعي والتقييم الجامعي بين النظرية والتطبيق، ط1، مكتبة الدار العربية للكتاب، نصر - مصر.
- خلود صابر: 2007، استقلال الجامعة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مصر.
- رافدة عمر الحريري و سعد زناد دروش: 2010، القيادة و إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
- رشدي أحمد طعيمة ومحمد بن سليمان البندري: 2004، التعليم الجامعي بين رصد الواقع و رؤى التطوير، ط1، دار الفكر العربي للطبع و النشر، نصر - مصر.
- زينب دهيمي: 2012، مدى مساهمة البحوث العلمية الجامعية في النهوض بالتنمية المحلية قسم العلوم الاجتماعية كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة محمد خيضر بسكرة.
- سامي سلطي إعريفج: 2001، الجامعة والبحث العلمي، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
- عبد الكريم بعداش: دراسة في التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1999-2009 مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد الثامن.
- عربي بومدين: 2016، دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية: الفرص والقيود المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية العدد: 07.
- علوط الباتول ومجبري سلمة: د.ت، الجامعة وسوق العمل أي علاقة؟ وأي استفادة؟ مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية جامعة الجلفة.
- علي أحمد مذكور: 2000، التعليم العال في الوطن العربي الطريق إلى المستقبل، ط1، دار الفكر العربي، نصر -مصر.
- فهد عبد العزيز محمد عقيل: 2015، التنمية الاقتصادية عند علماء المسلمين دراسة تحليلية مقارنة قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج اقتصاديات التنمية الجامعة الإسلامية\_ غزة عمادة الدراسات العليا كلية التجارة برنامج اقتصاديات التنمية.
- فوزي سعيد الجديبة: 2010، دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية 2009 مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 12.
- لخضر غول: 2010، أزمة التعليم والتنمية في عصر العولمة مجلة العلوم الانسانية جامعة منتوري قسنطينة الجزائر، عدد 33.
- لمياء محمد أحمد السيد وحامد عمار: 2002، العولمة ورسالة الجامعة رؤية مستقبلية، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة - مصر.
- محمد بوعشة: 2000، أزمة التعليم العالي في الجزائر و العالم العربي بين الضياع و أمل المستقبل، ط1، دار الجيل،بيروت - لبنان.

- محمد صبري الحوت وناهد عدلي شاذلي: 2007، التعليم والتنمية، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة - مصر.
- محمد عوض الترتوري وأغادير عرفات جويحان: 2006، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان - الأردن.
- محمد نبيل جامع: 2013، تطوير التعليم العالي في ظل النهضة العربية المعاصرة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية - مصر.
- محي الدين حمداني: 2008-2009، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع-تخطيط جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية.
- هاشم يحي الملاح: 2013، قضايا وهموم جامعية ومجتمعية عامة دراسات في التعليم العالي وتحديات المستقبل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- هشام يعقوب مريزيق وفاطمة حسين الفقيه: 2008، قضايا معاصرة في التعليم العالي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.
- وفاء محمد البرعي: 2002، دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري، تقديم: شبل بدران، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية - مصر.
- <https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview2020/12/08-17:02>